Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإكثار والاستظهار. . . محاولاً تحكيم قواعد المنطق الصوري فيهما.

إن خصائص اللغة الطبيعية هي التي اضطرته إلى الالتجاء إلى الكتب الإعجازية والأدبية لأخذ بعض تقسيماتها وكثير من مصطلحاتها وإن أدخلت هلهلة ما في كتابه إذا ما قيس بكتاب السجلماسي مثلاً. لقد طغت كثرة التقسيمات وتداخلها وركوب بعضها بعضاً في بعض فصول الكتاب لأن تلك التقسيمات لم تبن على فروق دقيقة ومميزة وإنما على مماحكات لغوية. هكذا ذكر تحت «كلية» «الخروج» عشرة أنواع سمى ثمانية منها وعرفها؛ وهي: الإدماج والتفريع والاستطراد والتجريد والاستدراك والاعتراض والالتفات والاعتماد. والنوع التاسع الذي هو التخلص لم يعرفه. وأما النوع العاشر فلم يرد في الكتاب. كما يجد القارىء ما لا يقل عن اثنين وعشرين نوعاً من الإبدال.

ومهما تكن دوافع النقص وأسبابه فإن ما هو ثابت أنه لم يعرفها تعريفاً صناعياً. ولإدراك هذا، نقارن بين ما ورد لديه وما جاء عند السجلماسي. يقول ابن البناء: «ومن التفصيل ما يكون بالقوة، وهو أن يكون اللفظ يحتمل معنيين فأكثر، إما من جهة الوضع، وإما من جهة احتمال اللفظ الإفراد والتركيب، أو احتماله تركيبين، ويسمى ذلك الاتساع»[36]. وأما السجلماسي فيقول: «واسم الاتساع هو اسم لمحمول يشابه به شيء شيئاً في جوهره المشترك لهما. فلذلك هو جنسٌ عالٍ تحته نوعان؛ أحدهما: الاتساع الأكثري، والثاني الاتساع الأقلي»، ويقول أيضاً: «(. . .) قول جوهره في صنعة البديع هو صلاحية اللفظ الواحد بالعدد للاحتمالات المتعددة من غير ترجيح»[37].

إن الخلاف بين الرجلين واضح: اعتمد ابن البناء في تعريف المصطلح على من سبقه من البلاغيين اللاصناعيين المكثرين من التقسيمات والتفريعات من غير معايير وجيهة، وصاغ السجلماسي تعاريفه صناعياً باعتماده على نظرية المقولات والتعريفات المتجلية في الشجرة الفورفورية.

ومع ذلك، فإن لهذه الإزدواجية المنهاجية منافع في تحليل النص، فالنسبة المنطقية والرياضية كان لها دور في دقة التحليل، وفي التوليد وفي ملء الثغرات؛ ومختلف العلائق بين الجمل المثبتة والجمل السالبة ومجال سلبها أفادت في إدراك

(36) المصدر السابق، ص 131.

(37) المنزع البديع، ص 429-437.